

دستور واحد لبلد واحد

كيف ستستفيد جامو وكشمير ولا داخ ؟

- الهند لم تتحدث في دبلوماسيتها يوما عن "الحرب" وتسعى للسلام الدولي

تراهن الهند على جلب العمل والسلام والنمو والتنمية وتكافؤ الفرص للجميع في جامو وكشمير وهي على يقين من أن المشاكل التي تمنع كشمير من الوصول إلى إمكانياتها ستختفي وأن عالما جديدا من الفرص والفرص سيفتح أمام شعب جامو وكشمير.

الهند حسب كثير من المتتبعين للشأن الدولي لم تتحدث في دبلوماسيتها يوما عن "الحرب" وتسعى لمناشدة السلام الدولي بحيث أكدت وتؤكد في الكثير من المحطات التاريخية عبر تصريحات مسؤوليها بأنها تسعى جاهدة لدفع عجلة التنمية والنمو في جميع المجالات في كشمير التابع لها وتحترم الأقليات والمسلمين وهي سيدة في مواقفها الثابتة بالرغم من الهجمات الإعلامية التي يطالها من خلال إيهام وتضليل الراي العام الدولي بأن الهند دولة عنصرية في سياستها وهو منطق بعيد كل البعد عن الواقع خصوصا وأن أكبر العارفين بخبايا القضايا الاستراتيجية في العالم يعرفون ويدركون تماما أن الوزن الجيوسياسي المتنامي ومكانة الهند بين الدول أصبحت تزعج الكثيرين .

خلال الأسابيع الأخيرة تم اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بجامو وكشمير حيث تم الغاء المادتين 370 و35 (أ) أو تعديلها بشكل كبير وتم كذلك إجراء تغييرات مهمة أخرى والسؤال هو : كيف ستستفيد هذه التغيرات الرجل العادي ؟ وما هي المزايا التي ستعود على المنطقة جراء هذه القرارات ؟

ان المادتان 370 و35(أ) هي السبب وراء تخلف جامو وكشمير لقد كانت ولاية جامو وكشمير على مدى سنوات عديدة في الماضي ضحية الدعاية المعادية للقومية والتي تحض على القيام بأعمال إرهابية ضد المواطنين الأبرياء وكانت المادتان 370 و35(أ) أدوات مفيدة للعناصر المؤذية لاستغلالها لاثارة النزعة الانفصالية والحض على الارهاب أبقث هاتان المادتان الولاية معزولة وبعيدة عن عمليات التنمية في البلاد لفترة طويلة لم يستفد من الوضع الخاص الممنوح للولاية سوى فئة قليلة للغاية على سبيل المثال قادة حزب "مؤتمر حريات جميع الأطراف " والعاملين لحسابهم وعلى الرغم من تخصيص أموال ضخمة للولاية كان هناك تحسن محدود للغاية في أوضاع الفقراء والفئات المهمشة وبنفس الطريقة نجد أنه على الرغم من أن البرلمان الهندي أقر عددا من القوانين التقدمية لصالح أبناء الشعب الهندي ورفاههم إلا أن معظم تلك القوانين لم يكن في الامكان تطبيقها على جامو وكشمير مما كان يحرم سكان جامو وكشمير من المزايا التي تتوفر لباقي مواطني الهند الآخرين

كيف سيكون التغيير الآن ؟ وكيف سيؤدي إلى نهاية الفقر وتعزيز التنمية والنمو؟

وفيما يلي نستعرض بعض السبل التي ستمضي بها قاطرة التطور والتقدم للوصول إلى عامة الشعب في الولاية حيث سيقوم المستثمرون بضخ رؤوس الأموال والموارد ومن ثم سيتم إرساء صناعات وخدمات وستزيد فرص العمل وعدد المعاهد التعليمية الكبرى وسوف ينمو القطاع الصحي ويتحول القطاع الزراعي وسيشهد قطاع التصنيع القائم على المنتجات الزراعية قفزة كبيرة للأمام وسيتم تطبيق كافة البنود والقوانين المتعلقة بالنواحي الإيكولوجية والبيئية ومن ثم سيتم الحفاظ على الجمال الطبيعي وستصبح الآن كافة الحقوق الأساسية التي يتمتع بها المواطنون في بقية أنحاء الهند متاحة لسكان جامو وكشمير ولداخ.

الفوائد التي تعود على القبائل الواردة في جدول الدستور :

على الرغم من وجود ما يقارب من 12 في المائة من السكان لم يكن يتمتع مجتمع القبائل الواردة في جدول الدستور تتمتع بأي حصص على المستوى السياسي وأصبح قانون القبائل المجدولة وغيره من سكان الغابات التقليدية (الاعتراف بحقوق الغابات) لعام 2006 ساري المفعول ولم يكن هناك قانون مماثل على مستوى الولاية أما الآن سيحصل مجتمع القبائل

الواردة في جدول الدستور على تمثيل سياسي من خلال حجز حصة لهم في مقاعد الجمعية العامة كما هو الحال في باقي أنحاء البلاد وسيتم الآن حماية حقوق المجتمعات القبلية والمجتمعات القبلية التي تعيش في الغابات منذ اجيال.

القضاء على التمييز بين الجنسين (حصول المرأة على حقوقها كاملة)

سيتم الآن حماية كافة حقوق الملكية وجميع الحقوق الأخرى للمرأة المتزوجة من خارج الولاية وتزوجت نساء كثيرات من الولاية واستقررن في أجزاء أخرى من البلاد وحتى في الخارج وتحفظ جميع هؤلاء النساء الآن بالحقوق الكاملة والقانونية على سواء بملكية الأرض وغيرها من كافة الحقوق الأخرى وجميع القوانين واللوائح التي تم اتخاذها على مستوى الحكومة المركزية والتي تحمي حقوق النساء والأطفال سوف تصبح قابلة للتطبيق بالكامل على الولاية مثل : قانون حظر زواج الأطفال وقانون حماية المرأة من العنف الأسري وقانون العدالة وللأحداث...

وينص قانون لجنة حماية حقوق الطفل لعام 2005 على المحاكمة السريعة للجرائم المراكبة ضد الأطفال أو انتهاك حقوق الطفل وما إلى ذلك من الجرائم وسوف يسري هذا القانون الآن في الولاية وسيضمن الحماية الكافية للمرأة وحقوق الطفل ويجعل قانون التعديلات الدستورية 86 لعام 2002 (الحق في التعليم) التعليم حقا أساسيا للأطفال في الفئة العمرية من 8 إلى 14 عاما وسيتم تطبيق المزايا التي كانت متاحة بموجب ذلك القانون الآن في جامو وكشمير وكذلك ضمان التغطية التعليمية الشاملة.

الفوائد التي تعود على الطبقات المجدولة والطبقات الدنيا الأخرى

لم يحصل الموظفون من أبناء الطبقات المجدولة على كافة الفوائد المرتبطة بتخصيص نسبة لهم في العمل ولا سيما فيما يتعلق بالترقي الوظيفي مثل زملائهم في باقي أنحاء الهند وتم حرمان أفراد فئة "صفائي كارمشاري" في الولاية من حقوق المواطنة ونتيجة لذلك لم يتمكنوا من الحصول على وظائف الأمر الذي أجبرهم على العمل في الصرف الصحي وبالتالي سوف يحصل جميع أبناء "صفائي كارمشاري" لعام 1993 سوف يسري الآن في الولاية وسيؤدي ذلك إلى تحسين ظروف عمل هؤلاء الأفراد وتوفير سبل للبت في الشكاى والمظالم المقدمة وسيحصل أبناء الطبقات الدنيا الأخرى في جامو وكشمير على حقوقهم في التوظيف والتعليم وسوف يحصلون على مزايا التخصيص الكاملة كما هو الحال في باقي أنحاء البلاد.

العدالة للاجئين من غرب باكستان

يوجد أكثر من 20 ألف لاجيء من غرب باكستان ينظر إليهم باعتبار أجناب في بلدهم وتم حرمان هؤلاء اللاجئين من جميع الحقوق الديمقراطية وكذلك حقوق المواطنة والملكية وسوف يتمتع هؤلاء المهاجرون الآن بكافة الحقوق الديمقراطية والحقوق الأخرى كمواطنين في الهند.

الاستثمار والتنمية والتشغيل

وضع تطبيق المادتين 370 و35(أ) قيودا على نقل ملكية الأراضي ونتيجة لذلك شهد الاستثمار الخاص في مجالات التنمية عوائق وعقبات كثيرة ولا يوجد في الولاية صناعات كبيرة ومتطورة ولا يوجد في الولاية استثمارات كبرى في التعليم أو الصحة أو السياحة ونتيجة لذلك ظلت فرص العمل بصورة عامة وللشباب صورة خاصة للشباب محدودة وتم إزالة القيود مما سيشرح على إرساء الصناعة وجذب الاستثمار الخاص وسيؤدي ذلك إلى تحفيز النمو وزيادة فرص العمل وسيضاعف قطاع التصنيع من فرص العمل على مستوى الولاية وخاصة للشباب وسوف يشهد قطاعي البستنة المحلي والصناعات الأغذية دفعة كبيرة حيث سيستفيد جميع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وأصبحت صناعة الحرف اليدوية التي كانت تقتصر في وقت سابق على وجهات معينة قادرة الآن على التصدير والتعاون بصورة مباشرة على الصعيدين المحلي والدولي بما في ذلك الحرفيين الفقراء في القرى .

فوائد تعود على أصحاب الأراضي

زادت أسعار الأراضي في جميع أنحاء البلاد عدة أضعاف بينما لم ترتفع الأسعار بنفس الشكل في جامو وكشمير وسوف يتغير هذا الأمر خلال الأيام المقبلة أي مالك أرض يرغب في بيع أرضه سيستفيد من زيادة في أسعار الأراضي ومع ذلك فإن مخاوف الناس من فقدان الأراضي والممتلكات لا تستند إلى أي أسس سليمة وفي الواقع ليس هناك إكراه لأي شخص للتخلي على أرضه وأي شخص لا يريد بيع أرضه يتمتع بحرية كاملة في عدم القيام كذلك ولن يكون هناك أي تغيير في الملكية بسبب حذف 370

دفعة كبيرة للسياحة

تتمتع المنطقة بإمكانيات سياحية هائلة حيث منع الأحكام المرتبطة بالوضع الخاصة للولاية والقيود عليها قيام المستثمرين الكبار من الاستثمار على الصعيد المحلي والدولي في هذا القطاع في الولاية ومع ازالة هذه القيود سيتم الاستفادة بصورة كاملة من امكانيات السياحة المتوفرة في المنطقة وسيزيد الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بقطاع السياحة مثل : إقامة الفنادق والمرافق الأخرى من عدد السياحة الوافدة على الولاية مما يعني خلق المزيد من فرص العمل والكسب وستزيد عملية تصوير الأفلام السينمائية وستتمتع معدلات السياحة المرتبطة برياضات المتعة والمغامرة والسياحة الدينية .

وستوفر نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الفرص لرواد الأعمال على المستوى المحلي وسوف تنمو السياحة الريفية ونتيجة لذلك فإن الفوائد التي كانت متحاة في وقت سابق في المدن فقط ستصل إلى القرى أيضا .

التعليم والصحة

شهد التعليم العالي في جميع أنحاء البلاد طفرة كبيرة ولكن لم يحدث نفس الأمر في جامو وكشمير حتى الآن ولا توجد حتى الآن جامعة خاصة واحدة في جامو وكشمير ويجب أن يذهب 20000 طالب من جامو وكشمير إلى أجزاء أخرى من الهند للدراسة والآن سوف يشهد هذا القطاع أيضا نموا في ظل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن ثم لن يجبر الطلاب على الذهاب للخارج للتعليم وسيشهد قطاع الصحة أيضا نفس وتيرة النمو حيث لا توجد مستشفيات كبرى في جامو وكشمير في القطاع الخاص ويضطر الكثير من المرضى للسفر إلى شانديجار أو دلهي أو مومباي للعلاج المتخصص ومن المتوقع أن يشهد مجال الصحة والتعليم استثمارات من جانب القطاع الخاص من مقدمي الرعاية الصحية على المستوى العالمي مما يتيح فتح مستشفيات ومراكز صحية لكبرى الشركات العالمية العاملة في القطاع الطبي وهذات التطور سوف يجعل خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة متوفرة بصورة مباشرة في الولاية وهذه الاستثمارات في القطاع الطبي سوف تؤدي إلى زيادة فرص العمل والنمو ويمكن أن تصبح جامو وكشمير مركزا للسياحة الطبية في الشرق الأوسط وشرق آسيا .

فجر جديد للشباب ..فرص متساوية للجميع

بينما يدرس أطفال الانفصاليين والسياسيين في لندن ونيويورك وسنغافورة وغيرها من المدن الكبرى في العالم تم حرمان أطفال الفقراء في جامو وكشمير من وجود منشأة تعليمية لائقة الآن سيزغ فجر جديد في كشمير يضمن المساواة والفرص للجميع وسيكون هناك تحسن كبير في المرافق التعليمية للجميع ولا سيما أطفال الفقراء وسيكون تركيز الحكومة منصبا على التعليم والتصنيع وتعزيز السياحة.

مؤسسات باناشايات راج (مجالس القرى)

كان إنشاء مؤسسات حكم ذاتي مجلية أمر خطأ وكانت الأمور تسير وفقا لرغبات حكومة الولاية ولفترات طويلة لم تجر أي انتخابات لباناشايات أو مجالس القرى وأصبح التعديل الدستوري الثالث والسبعين ساري المفعول ومطبق في الولاية وتم منع الوضع الدستوري للحكومات الذاتي المحلية في المناطق الريفية والحضرية وجميع الأحكام المتعلقة باناشايات (مجالس القرى) والحكومات الذاتية المحلية ستكون قابلة للتطبيق بشكل كامل وسوف تحصل الآن مجالس القرى أو

الباشايات على تمويل مباشر ومن ثم سيقدر الناس أو لويتهم التنموية بأنفسهم وسيؤدي هذا الأمر إلى تعزيز الديمقراطية على المستوى عامة الشعب.

الشفافية والمسائلة ومراقبة الفساد

أدت مسألة نقص القوانين القوية إلى وجود الفساد وضعف عملية المسائلة ونتيجة لذلك لم يصل التمويل إلى مستحقيه من الفقراء بصورة مباشرة وعلى الرغم من الانفاق الهائل لم يكن هناك تأثير يذكر على أرض الواقع الآن أصبحت جميع القوانين على مستوى الحكومة المركزية والمتعلقة بمكافحة الفساد مطبقة في الولاية بما في ذلك قانون الإبلاغ عن المخالفين من نفس المنظومة الإدارية الواحدة والرقابة من قبل جميع الوكالات والهيئات الرقابية ستضمن الحد من الفساد وزيادة معدلات الشفافية والمساءلة وسوف تصل الأموال المخصصة للأشخاص المستفيدين الحقيقيين وسيتم السيطرة على الفساد

وسيتم الآن تطبيق 106 من القوانين التي تهتم بأمور الناس و9 من التعديلات الدستورية التي تم إدخالها على الدستور الهندي في الولاية وكان تطبيق القوانين المركزية في وقت سابق على جامو وكشمير محدودا ولا يمكن تطبيق أي قانون تتخذه الحكومة المركزية على جامو وكشمير إلا من خلال إجراءات خاصة ونتيجة لذلك لا يمكن تطبيق العديد من القوانين على جامو وكشمير مما يحرم السكان المحليين من فوائد هذه التشريعات وسيتم الآن تطبيق الكثير من القوانين التقدمية في الولاية مثل : قانون الحق في التعليم وقانون صون ورفاه الآباء وكبار السن لعام 2001 وقانون اللجنة الوطنية للأقليات وقانون لرعاية النساء والأطفال والمعاقين وسيتم تطبيق هذه القوانين لمساعدة الفئات المستضعفة من سكان الولاية .